المحمود عليه فجعله دليلا على احدهما او بنا عليه دون الاخر تحكم هذا توجيه
كلامه روح الله روحه وافق في الاستدلال ما في حاشية الكشاف
بحث لان الجميل معناه اللغوي الحقيقي اعم من الفعل الاختياري بشهادة نص
اللغويين والاستعمال وقد روي ان الله جميل يحب الجمال وفي الصحاح ان الجمال
الحسن وقد جمل الرجل فهو جميل فغاية ما يقبل انه بحسب العرف قد يتبادر من
الجميل الفعل ومن الفعل الاختياري فيصح التقييد والارادة هذا الاعتبار
ولكن لو رجح المعنى اللغوي الحقيقي في المعاني اللغوية على ما ذهبا اليه النحرير
في تفسير الاختيار كما سيجي فلا ينبغي ان يرجع عليه فلا يتم الاستدلال واما
العلامة التفتازاني فقال قد يقال اذا احمد لا يكون الا على الجميل الاختياري
بخلاف المدح تقول مدحته على صباحة خده ورشاقة قده ولا تقول حمدته
والمصنف ترك التقييد اعتمادا على الامثلة لان الجميل صفة الفعل وهو
بالاختيار ومقتضى هذا الكلام انه بعد ثبوت ان المحمود عليه مقيد
يمكن الاكتفاء بالجميل اما للامرين او لكل منهما ولا يلزم من ذلك صحة الاستدلال
به على التقييد كما لا يخفى فلا يرد عليه ما اوردناه على النحرير فتامل فيه على
ان الظاهر ان لفظ الجميل لم يكن في كلام اللغويين ولا المتقدمين وانما
هو في بعض كلام المتاخرين وتعريفهم ومن المتاخرين من صرح بعموم المحمود به
فلا قوة للاستدلال به على التقييد عند اللغويين وقلما يحتمع الجميلان من غير
تقييد في تعريف ليقوى الاستدلال بتقييد احدهما على تقييد الاخر فتامل
والا وجهان لا يكون مراد النحرير الاستدلال بذلك بل بيان صحة ارادته منه
ودلالته عليه وجواز الاكتفاء به على ما في حاشية الكشاف ويكون دليله
شيء اخر ليذكر والله اعلم والمحمود به قد ذكر في التعريف بقوله بالجميل والباء
للتعدية كما يقال وصفته بالعلم اي جعلته صفة له وذكر ما يدل على اضافته

وامّا الامر الثاني

وهو المحمود عليه فهو ما كان الوصف بالجميل بازائه ومقابله يعني ان الموصوف
لما كان له ذلك الشيء ذكر جميله واظهر كماله فهو لاجل حصوله له ولولاه لم يوصف اي

لم

لم يتحقق ذلك الوصف فهو كالعلة الباعثة للواصف على الوصف او هو العلة
وفيه مسائل **المسئلة الاولى** نشر بعضهم بالباعث على الوصف
والقول التحقيق والحق انه لا يجب ان يكون باعثا حقيقة بل قد يجب
ان لا يكون باعثا حقيقيا عند المحققين القائلين بوقوع الحمد من الله تعالى
فان افعال الله تعالى منزهة عن الباعث والغرض ولو لم يكن المحمود
عليه باعثا لم يكن احمد من الله تعالى منزها عن الجهة ولا قائل به ولا دليل
يقتضي ان يكون باعثا حقيقة ولا شك في انه اذا فعل لاجل شيء يعني انه لما
كان كذلك وصفه صار الوصف بازائه ولاجله والسيد وغيره من المحققين
ما عرفوا الا به فلا وجه لاشتراط الباعثية اما ترى ان الشكر عرفوه بصرف
العبد جميع ما انعم الله عليه فيما خلق لاجله مع انه ليس باعث وهو تعالى
يجازي عباده لا لاجل انعامهم ولو لاها لم يجازهم ذلك الجزاء ومعنى ليست
بواعث حقيقة فلو وصف لاجل شيء بالمعنى المذكور فهو المحمود عليه سواء
كان باعثا حقيقيا او لا فافهم الفرق بطبع سليم ولو وقع لفظ الباعث
في كلام من يوثق به فالوجه انه محمول على ما قلنا فان العرف يسوغ مثل ذلك
باعثا على التوسع **المسئلة الثانية** الامر الواحد يمكن ان يكون
محمودا به ومحمودا عليه معا بان يكون الباعث على الوصف بصفة اتصافه
بتلك الصفة وذلك كما اذا رايت احدا يفعل فعلا جميلا فصار ذلك باعثا
لان تظهر وتقول هو مسلي اذا نعم فصدر الصفة من حيث انها باعث
على اظهار كمال اتصافه ظهر في محمود عليه ومن حيث انك وصفته بها
واظهرت الخاص من صفاته فهي محمود بها وقد يكون المحمود عليه غير المحمود به بالذات كما اذا اعطاك احد
عطية فصار ذلك باعثا لان وصفته بالعلم والحلم ولو لم يعطك
لكنت ساكتا وقد توهم بعض المصنفين ان ذلك لا يتحقق اذا كان
الباعث غير الانعام فقال احمد على غير الانعام بالانعام او بغير الانعام
من فضائل اخر كلا معنى له اصلا لانه اذا قيل وصفت الرجل لاجل شجاعته

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)